مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

مدى الكرمل Mada al-Carmel
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
Arab Center for Applied Social Research

تقرير الرصد السياسيّ

العدد 3، آذار/مارس 2017

إعداد: إيناس خطيب

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصريّة ضد الفلسطينيّين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبيّة والسياسيّة وبتجلّياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشّهرية تجليات العنصريّة تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصريّة والتمييزية، الخطاب العنصريّ والعنصريّة في الشّارع الإسرائيليّ.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي – فردان
ص. ب.: 7164 . 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت – لبنان
هاتف 804959 – 814175 – 868387 1 (961+)
فاكس 814193 1 (961+)
ipsbeirut@palestine-studies.org

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
شارع اللنبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 – 4 – (972+)
فاكس: 8525973 – 4 – (972+)
mada@mada-research.org

قائمة المحتويات

أولا: تشريعات قانونية عنصرية 3

ثانيا: تصريحات عنصرية:..... 4

ثالثا: ممارسات عنصرية: 4

أولا: تشريعات قانونية عنصرية

صادق الكنيست، بالقراءة التمهيدية على اقتراح قانون المؤذن، الذي يهدف إلى منع الآذان عبر المكبرات. وعلماً بأن الاقتراح الأول للقانون المقدم من قبل عضو الكنيست روبرت إيلطوف، من حزب "إسرائيل بيتنا" قد صودق عليه بأغلبية 55 عضو كنيست مقابل معارضة 48، كما صودق على الاقتراح الثاني لعضو الكنيست موطي يوغيف، من كتلة "البيت اليهودي"، بأغلبية مماثلة. وبحسب اقتراح القانون الجديد، فإنه يمنع استخدام مكبرات الصوت بشكل "يفوق المسموح" في الآذان في ساعات الليل أو ساعات النهار، علماً أن هناك قانوناً آخر ينظم استخدام مكبرات الصوت من الساعة الحادية عشرة ليلاً حتى السابعة صباحًا، وليس هنالك بالتالي حاجة لتشريع قانون يتعلق بالآذان.

صودق على قانون منع الآذان بعد نقاش في الكنيست حمل تحريضا على النواب العرب في البرلمان، حيث نُعت أعضاء الكنيست العرب بـ "الإرهابيين". وكانت اللجنة الوزارية للتشريع قد صادقت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، على اقتراح قانون منع الآذان بعد أن أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو دعمه الاقتراح، وذلك عقب إدخال تعديلات على الاقتراح الأول. وقد ارتفعت الغرامة المالية على المساجد التي ستخالف القانون من 5000 شيكل إلى 10000 شيكل.

أقر الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الثانية والثالثة تعديل قانون أساس الكنيست، الذي قدمه عضو الكنيست عودد فورير من حزب "إسرائيل بيتنا"، وبات بموجبه في الإمكان شطب مرشحين للكنيست بسبب تصريحاتهم. فالقانون الجديد يمنع مرشحين من التنافس في الانتخابات في حال عبروا عن تأييد عمليات مسلحة ضد إسرائيل تقوم بها "منظمة إرهابية" أو "دولة عدو" كما جاء في مقترح القانون، أو حرضوا على العنصرية، أو عارضوا تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ويستهدف هذا التعديل التمثيل العربي في البرلمان ويعزز من فرص منع المرشحين العرب من المشاركة في الانتخابات. وتجدر الإشارة إلى أن علة الشطب، قبل إقرار هذا التعديل، كانت نشاطات المرشح وأفعاله وليس أقواله وتصريحاته.

صوتت لجنة الكنيست على تطبيق قانون "الإطاحة" بعضو الكنيست باسل غطاس حتى قبل أن تقدم النيابة لائحة اتهام ضده في قضية زيارته الأسرى الفلسطينيين ونقله هواتف نقالة لهم، وجرى التصويت في لجنة الكنيست في الوقت الذي كان فيه النائب

باسل غطاس يتفاوض مع النيابة العامة للوصول إلى تسوية حول قضيته، وهذه هي المرة الأولى التي يطبق فيها قانون "الإطاحة" الذي سُنّ أساسا من أجل التضييق على عمل النواب العرب ومنح الأغلبية إمكانية الإطاحة بهم من عضوية الكنيست.

ثانيا: تصريحات عنصرية:

أطلق وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان التهديد والوعيد ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل من خلال صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، إذ كتب بشأن موقفه من إمكانية تحريك المفاوضات مع الفلسطينيين: "إنه تمهيدا لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين يجب استخلاص العبر من الماضي، والأخذ في الحسبان أن أية محاولة لحل القضية الفلسطينية على أساس أرض مقابل السلام ستنتهي بالفشل. فالسبيل الوحيد للتوصل إلى اتفاق هو تبادل أراض وسكان، كجزء من حل شامل". وأضاف "أنه لا يعقل أن تقام دولة فلسطينية من دون [أن يكون فيها] يهودي واحد، إذ سيكون 100٪ من سكانها فلسطينيين، بينما تكون إسرائيل دولة ثنائية القومية مع 22٪ من سكانها فلسطينيين". وأنهى ليبرمان منشوره بالقول "إنه لا يوجد سبب في أن يبقى رائد صلاح وأيمن عودة وباسل غطاس وحنين زعبي مواطنين في إسرائيل".

ثالثا: ممارسات عنصرية:

يعمل وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، على بناء مخزن معلومات وتفاصيل عن المواطنين الإسرائيليين، بما في ذلك المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل، الذين يؤيدون ويدعمون حركة مقاطعة إسرائيل ومعاقبتها وعدم الاستثمار في المستوطنات بسبب احتلالها الضفة الغربية. وكان الوزير إردان قد أقام قسما يُعنى بتجميع معلومات وتفاصيل شخصية عن مواطنين أجانب ينشطون في حركة المقاطعة ضد إسرائيل، "بي دي إس" بهدف طردهم أو عدم إتاحة فرصة دخولهم إلى إسرائيل. وهو يريد الآن توسيع هذا القسم ليشمل المواطنين الإسرائيليين أيضا. ويعارض المستشار القضائي للحكومة هذه المحاولات لأن لا سلطة قانونية لوزارة الأمن الداخلي تخولها بجمع المعلومات عن المواطنين الإسرائيليين.

في نهاية شهر شباط استدعت الشرطة الإسرائيلية ناشطة اجتماعية وسياسية من مدينة حيفا للمثول أمام شرطة الناصرة والتحقيق معها بسبب منشور لها على موقع التواصل الاجتماعي، فيسبوك، احتوى صورة امرأة عربية ترتدي الحجاب وزي الشرطة

الإسرائيلية، كانت قد نشرتها الناطقة بلسان الشرطة. أما الناشطة التي استدعيت للتحقيق فقد عنونت الصورة بعنوان: "الأسود يليق بك".

تتواصل الاعتداءات على الفلسطينيين مواطني إسرائيل من قبل المواطنين اليهود لمجرد كونهم عرباً. ففي مدينة بيتح تكفا ألقي القبض على أربعة إسرائيليين اعتدوا على سيدتين فلسطينيتين تسكنان في هذه المدينة. وقد هدد المشتبهون هاتين السيدتين عدة مرات بغية طردهما من المدينة. وبحسب تقرير الشرطة، فقد عثر على بقايا قنبلة صوتية ألقاها المشتبهون على منزل السيدتين بهدف ترويعهما وإجبارهما على ترك المدينة.

علّق عمل الصحفية سماح وتد، التي تعمل في سلطة الإذاعة العامة، بعد أن نشرت على موقع التواصل الاجتماعي، تويتر، صورة الشهيد باسل الأعرج. وقد علّق عملها كمذيعة بعد أن نشرت قناة الأخبار اليمينية 20، خبرا عن منشورها في تويتر. وعلّق رئيس الحكومة الإسرائيلي على منشور وتد بالقول: "كيف سيكون وجه سلطة البث؟ مجدت صحفية من سلطة البث اليسارية مخربا. هل تتوقعون منها أن تستقيل؟ لا، فقط علّقوا عملها، إنهم في سلطة البث اليسارية يعطون مكانا لمشجعي الإرهابيين".

أعلن مقهى أروما – فرع كفار سابا لموظفيه العرب، أنهم ممنوعون من التحدث بالعربية خلال العمل بسبب الشكاوى التي وصلت إلى إدارة الفرع. وقد أرسلت إدارة الفرع رسالة لموظفيها جاء فيها: "نذكركم أن هدفنا منح زبائننا الشعور بالراحة وليس الشعور بعدم الارتياح. من المهم أن تفهموا أن هذا ليس موجها ضد اللغة العربية، بل هو قد يحدث مع اللغة الروسية واللغة الأثيوبية أو مع كل لغة ثانية لا يفهمها الزبائن. هذه مسألة آداب أساسية، إذ إن التحدث بالقرب من الزبائن يجب أن يكون بلغة يفهمونها كي يشعروا بالارتياح". وطلبت الإدارة من الموظفين أن يتواصلوا فيما بينهم باللغة العبرية.